اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

4 April 2002
Arabic
Original: English

الدورة الأولى

نيويورك، ٨-١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢

تقرير مقدم في إطار عملية الاستعراض المعززة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، عن تنفيذ المادة السادسة والفقرة ٤ (ج) من مقرر عام ١٩٩٥ بشأن "مبادئ وأهداف عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي"

تقرير مقدم من إندونيسيا

تؤيد إندونيسيا تماما مبادئ عدم انتشار الأسلحة النووية، كما تقدم دعمها الكامل للهدف المتمثل في القضاء التام على الأسلحة النووية من على وجه الأرض. وترى إندونيسيا أن الهجمات المروعة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أكدت بوضوح الحاجة الماسة إلى التعاون الدولي من أجل تعزيز مبدأ عدم انتشار الأسلحة النووية، ولتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي، ومكافحة الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره، وللحيلولة دون إمكانية وقوع أسلحة الدمار الشامل ولا سيما الأسلحة النووية في أيدي الجماعات الإرهابية.

وإن إندونيسيا باعتبارها طرفا مسؤولا من الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، منذ ١٢ تموز/يوليه ١٩٧٩، قد أوفت بالكامل بالتزاماتها القانونية بمقتضى المعاهدة. وعلاوة على ذلك، تجلت بقوة دلائل مصداقية إندونيسيا فيما يتعلق بعدم انتشار الأسلحة النووية، من خلال الدور البنَّاء الذي اضطلعت به كواحدة من مناصري إقامة منطقة سلام وحرية وحياد في جنوب شرقي آسيا فضلا عن تصديقها على معاهدة بانكوك عام ١٩٩٧ التي أُنشئت بموجبها منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. وتشير هذه الحقائق إلى الالتزام القوي الذي تدعم به إندونيسيا هدف عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. كما يدل هذا أيضا بعبارة جلية على استعداد إندونيسيا للمساهمة في تعزيز

السلام والأمن الدولي على كل من الصعيدين العالمي والإقليمي. وفي هذا الصدد، تشجع إندونيسيا الدول النووية على التعجيل بعملية الانضمام إلى المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا توطئة لبدء سريانها في الوقت المناسب.

وتؤكد إندونيسيا كذلك، أهمية أحد الأبعاد الأساسية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وهو تعزيز التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. فالطاقة النووية تؤدي دورا مهما في تلبية طلبات التنمية الوطنية، بما في ذلك قطاعات الكهرباء والصحة والزراعة. وتحقيقا لهذه الغاية، تؤيد إندونيسيا دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقديم المساعدة للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فيما يتعلق بإعداد مشاريع التعاون الدولي في سياق استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية على أساس مبدأ التنمية المستدامة. وفي سياق استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، أبرمت إندونيسيا اتفاقا للضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية عملا بالحكم الوارد في المادة ٣، الفقرة ٤ من المعاهدة، كما قبلت وقامت بتنفيذ ''البروتوكول الإضافي النموذجي''، الذي أقره محافظو مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أيار/مايو ١٩٩٧.

وتؤكد إندونيسيا مجددا أن وقف جميع تفجيرات تجارب الأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى، سيسهم في عدم انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبها، وفي عملية نزع السلاح النووي، التي تؤدي إلى القضاء الكامل على الأسلحة النووية ومن ثم على زيادة تعزيز السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، ستقدم إندونيسيا تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للأسلحة النووية في الوقت المناسب، نظرا لأن المعاهدة تمر في الوقت الراهن بعملية هيكلية. وفي الوقت ذاته خصصت إندونيسيا ٦ محطات لقياس الاهتزازات الأرضية، لتكون جزءا من شبكة الدراسة الدولية للغلاف المغناطيسي من أجل رصد الامتثال للمعاهدة.

ولغرض زيادة وعي المجتمع العام على نطاق واسع كأخطار الانتشار النووي وبضرورة تحقيق نزع السلاح النووي، تبذل حكومة إندونيسيا بانتظام جهودا في مجال النشر العام، وذلك في جملة أمور في شكل حلقات دراسية تضم قطاعا كبيرا من المجتمع، أي من الحكومة ومن البرلمان ومن الأكاديميين، والطلاب، ومؤسسات التعليم العالي، ومن وسائط الإعلام، والشخصيات البارزة. ولهذا الغرض، عقدت إحدى الحلقات الدراسية ذات الأهمية على الصعيد الوطني، في بوغور، في ١٢ و ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

وختاما فإن إندونيسيا تؤكد مجددا الحاجة إلى دعم مبادئ عدم الانتشار من خلال تطبيق مبدأ المساءلة فيما يتعلق بجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولتحقيق هذا المبدأ، تستحث جميع الدول الأطراف على تنفيذ سلسلة من الاتفاقات بصورة متسقة، مما في ذلك تلك التي أبرمت أثناء مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلا عن مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠.